الأمم المتحدة

A/75/65

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2020
Arabic
Original: Spanish

الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 8 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل طيه تعهدات كوبا والتزاماتها الطوعية (انظر المرفق)، عملا بقرار الجمعية العامة 251/60، وفي ضوء قرار كوبا الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023، في الانتخابات التي ستجرى في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، في إطار الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وتثبت التعهدات والالتزامات الطوعية الأولوية التي توليها كوبا للتعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، في إطار الأمم المتحدة، وبوجه خاص التزامها بتعزيز أعمال مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تتشرف البعثة الدائمة لكوبا أن تطلب إلى مكتب رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 119 (ج) من جدول الأعمال.

* A/75/50.

240220 180220 20-02330 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 8 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

ترشُّح كوبا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023

التعهدات والالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

تولي حكومة جمهورية كوبا أهمية قصوى للتعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، في إطار الأمم المتحدة، ولذلك فهي تطمح إلى أن يتم انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023.

وقد شاركت كوبا مشاركة نشطة وبناءة في المفاوضات التي أفضت إلى تأسيس مجلس حقوق الإنسان، ثم إنشاء مؤسساته. وسعت كوبا، بصفتها الوطنية، وبوصفها حينئذ رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز، إلى كفالة أن تعمل هذه الهيئة الجديدة حقا على إرساء الحوار البناء القائم على الاحترام، والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وتظل كوبا ملتزمة بتيسير معالجة المطالب التاريخية العادلة لشعوب الجنوب وشعوب الكوكب برمته بأمور مثل الإعمال الفعلي للحق في التنمية؛ والحق في التعليم والحق في الصحة؛ ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب؛ وضمان الاحترام الكامل لمبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة والموضوعية وعدم التسييس وعدم الانتقائية في تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان.

وتؤكد كوبا مجددا عزمها على مواصلة العمل دون كلل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في كفالة تمتع جميع الأشخاص وشعوب العالم قاطبة بكافة حقوق الإنسان، على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وتكرر كوبا تأكيد التزامها بالتعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي أيار/مايو 2006، انتخبت كوبا عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2006-2009. وكان البلد أيضا عضوا في هذه الهيئة خلال الفترات 2009-2012 و 2014-2016 و 2017-2019.

وقد حقق كل من الكوبيات والكوبيين تقدما ملحوظا في التمتع بكافة حقوق الإنسان الواجبة لهم. ويمكن للشعب الكوبي أن يظهر للعالم، ببالغ التواضع، لكن برضا واعتزاز كاملين، ما حققه من إنجازات سواء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في مجال الحقوق المدنية والسياسية أو في مجال إعمال الحقوق التي تسمى حقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن.

وإذا لم يكن ثمة بد من ذكر إنجاز واحد فقط للشعب الكوبي - أي أهم ميزة وحق اكتسبهما - فلا بد من الإشارة دون شك إلى ممارسته الكاملة لحقه في تقرير المصير التي تتبدى في مجابهته للعراقيل والتهديدات الخطيرة المترتبة على سياسة العدوان والاعتداءات والحصار التي تفرض على البلد من جانب واحد منذ عام 1959.

والإنجازات الهامة لكوبا في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والأبحاث العلمية – التقنية، والثقافة، والرياضة معروفة على نطاق دولي. بيد أن الحقيقة الخفية أو المشوهة تتمثل في أن كل تلك الإنجازات تحققت تحديدا لأن الشعب الكوبي يمتلك بيده مصيره السياسي وموارد بلده، ويمارس أكبر قدر من السلطة والرقابة على الحياة في البلد، ويشارك بنشاط بوصفه عنصرا مؤثرا في فعالية نظام الديمقراطية الذي صممه ووافق عليه في استفتاءات عامة وشاملة.

وكانت عملية وضع الدستور الجديد لجمهورية كوبا واعتماده والتصديق عليه شعبيا دليلا حقيقيا واستثنائيا على ممارسة الشعب للسلطة وعلى الطابع التشاركي والديمقراطي للنظام السياسي الكوبي. وتم التصديق على الدستور الجديد في استفتاء شعبي أجري في 24 شباط/فبراير 2019، حيث صوت لصالحه 86,85 في المائة من الناخبين. وقبل ذلك، في عام 2018، كان مشروع الدستور موضع عملية استطلاع شعبي واسعة النطاق، شملت 681 133 اجتماعاً لمناقشة النص الدستوري في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية. وشهدت هذه العملية مشاركة 521 945 8 شخصا من ساكنة يزيد عددها قليلا على 11 مليون نسمة. وقدمت 872 706 1 مداخلة أتاحت 174 783 منها صياغة مقترحات بشأن النص الذي تمت الاستشارة بشأنه. وعلى أساس هذه المقترحات، تم تعديل ما يقرب من 60 في المائة من مشروع الدستور. وبالتصديق على الدستور الجديد، أثبت شعبنا مجددا أن القرارات الأساسية تتخذ وأن توافق الآراء يبنى في كوبا فيما يتعلق بالمسائل التي تحدد حياة الأمة بإسهام حاسم من الجميع.

وكثيرة هي شعوب العالم التي خبرت عن كثب المثل النبيلة التي يستند إليها سلوك الشعب الكوبي في أنشطته الدولية. وقد استفاد العديد منها مباشرة من التزام الكوبيين الثابت والمتجرد بالنهوض بحقوق الإنسان للجميع. فقد تقاسم عشرات الآلاف من الكوبيين مصير الملايين من إخوانهم وأخواتهم في الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري. ووصلت كرامة ومهنية وإيثار المتعاونين الكوبيين الذين يقدمون الخدمات حاليا في 67 بلدا إلى القرى والجبال والأماكن الوعرة النائية. وفي السنوات الـ 55 الماضية، أنجز ما مجموعه 000 600 بعثة أممية في 164 بلدا، بمشاركة أكثر من 000 400 عامل صحي أنجزوا في حالات كثيرة هذه المهمة المشرفة أكثر من مرة.

وحققت كوبا سجلا حافلا في مسائل التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وأثبتت من خلال الحقائق الملموسة استعدادها الجلي لإجراء حوار صريح ومفتوح قائم على الاحترام. واستمر البلد في الوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية التي قطعها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وهو دولة طرف في 44 صكاً دولياً لحقوق الإنسان.

وتم توطيد الحوار الإيجابي مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. فقد بذل البلد جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بإعداد وتقديم التقارير إلى هذه الهيئات. وناقشت كوبا تقريرها الأولي أمام اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في عام 2017، وعرضت تقريرها الجامع للتقارير الدورية التاسع عشر إلى الحادي والعشرين على لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام 2018، وعرضت تقريرها الأولي على اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019. وستعرض كوبا في عام 2020 تقريريها الدوريين على لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل. وهي تعمل حاليا على إعداد تقارير وطنية أخرى لتقدمها إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها البلد في هذا المجال. وتضطلع كوبا بهذه العمليات بأقصى قدر من المسؤولية وانطلاقا من الإدراك التام لفائدتها إذ إنها تتيح منبرا لتبادل الخبرات ووجهات النظر والدروس

المستفادة في مجال تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان للجميع. وتقوم السلطات المختصة بتقييم دقيق لملاحظات وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي تصدر بمناسبة عرض تقارير بلدنا على هذه الهيئات.

وفي عام 2018، عرضت كوبا نفسها للمرة الثالثة على آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وبهذه المناسبة، أظهرت كوبا ما أحرزته من تقدم في تنفيذ التوصيات التي قُبلت في الدورة السابقة لهذه الآلية ودافعت، في إطار حوار قائم على الاحترام، مع التقيد التام بمبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية، عن احترام حق كل شعب في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص به ونموذجه التنموي، بوصفه الدعامة الأساسية للتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وكانت كوبا من أول البلدان التي زارها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بعد مرور عام فحسب على إنشاء هذا المنصب. وحظيت كوبا أيضا بزيارات من عدة إجراءات مواضيعية لحقوق الإنسان. ففي عام 2017، زار البلد كل من المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وكانت كلتا الزيارتين مثمرتين. وفي إطار سياسة التعاون مع آليات حقوق الإنسان، يقدم البلد بانتظام المعلومات اللازمة لاستيفاء طلبات المعلومات التي ترد من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

ويقيم البلد أيضا علاقات تعاون هامة مع عدد من الجهات الفاعلة المعنية في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، على الصعيدين الوطني والدولي، ويضطلع ببعثات للتعاون الدولي. ويقوم مئات من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم كبار المديرين في الأمم المتحدة، بزيارة كوبا كل عام.

وواصلت كوبا تقديم التبرعات المالية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكان آخرها في عام 2018.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة حقوق الإنسان موضوع تتعاون فيه كوبا بانتظام على الصعيد الثنائي في إطار العلاقات التي تقيمها مع البلدان الأخرى. ومنذ عام 2015، تجري كوبا حوارا سنويا بشأن حقوق الإنسان مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كجزء من اتفاق الحوار السياسي والتعاون المبرم بين كوبا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وإذ تترشح كوبا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها تسعى إلى مواصلة الإسهام بطريقة حاسمة في تعزيز نهج قائم على التعاون والحوار البنّاء في أعمال أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والحيلولة دون أن تسود في أعمال المجلس التلاعبات السياسية التي نالت من مصداقية لجنة حقوق الإنسان وأدت إلى تصفيتها.

وستواصل كوبا، في حالة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تعزيز المبادرات التي جرت عليها في إطار المجلس والمتعلقة بمسائل هامة من قبيل الحق في الغذاء والنهوض بالحقوق الثقافية بوصفهما شرطين أساسيين للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وستواصل كوبا أيضا عملها على التطوير التدريجي لحقوق الجيل الثالث، وخاصة منها حقوق التضامن الدولي.

وتدرك كوبا التحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنســـان، وهي مقتنعة تماما بأنه لا يوجد بلد لديه سجل مثالي في هذا المجال. إن المجتمع الكوبي ليس مجتمعا مثاليا، ولكنه ملتزم التزاما راسخا ببناء مجتمع عادل قدر الإمكان، يكون تحقيق رفاه البشر والعدالة الاجتماعية في محوره.